ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

المجلة التاريخية الجزائرية

ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664

المجلد:06، العدد:01 (2022)، ص777-796

التاريخ السياسي والعسكري للجزائر من خلال الوثائق الأرشيفية بالمكتبة الوطنية (لسنة 1242-1243هـ/1827م أنموذجا)

Military and Politic history of Algeria through archive documents of National Library El-Hamma (year study 1242-1243Hijri/1827AD)

حبيب كدومة
جامعة خميس مليانة (الجزائر)
h.kadouma@univ-dbkm.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2022/03/16
تاريخ القبول:
2022/04/27

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الرصيد العثماني
- ✓ الجزائر، الوكلاء
- ✓ الحصار البحري
- ✓ تجنيد المتطوعين

الملخص:

إن التاريخ هو ذاكرة الشعوب فمنه تستقى هويتها وتبنى مستقبلها، لذا الأمم تولي اهتمام بالغ بمادة التاريخ ووثائقه وتتحراها في كل مكان، فبنت لها المكتبات والمتاحف، إلا أنه في الجزائر وتحت طائلة الاستعمار استنزفت هذه الثروة وحولت لتحفظ في مكتبات، ودور أرشيف ما وراء البحار وبالرغم من ذلك وعلى ضوء الوثائق التي تركت أو استردت، فإننا عدنا إلى الرصيد العثماني المتواجد في المكتبة الوطنية بالحامة، في قسم المخطوطات قصد التعريف ببعضه وما فيه من مادة علمية تاريخية، لنقف من خلاله على قضية الحصار البحري وتجنيد المتطوعة من المشرق ومعركة نفارين لسنة 1827م بالأخص، وهذا نتيجة لتداعياتها على الجزائر والمنطقة ككل.

Article info

Received:
16/03/2022
Accepted:
27/04/2022

Key words:
- ✓ Ottoman archives
- ✓ Algeria, Agents
- ✓ maritime siege
- ✓ volunteers recruitment

Abstract:

History is the memory of people, from which the identity is sourced and the future is built. Therefore, nations value history and its documents and seek it everywhere to put it in libraries and museums. Nevertheless, in Algeria under the colonization, this resource was abused and moved overseas. Under the light of what was left or retrieved, I studied documents from Ottoman archives in the National Library of Hamma and shed some light on its scientific and historic documents, especially, the case of maritime siege, volunteers' recruitment and Navarine battle of 1827 AD. due to its consequences on Algeria and the region overall.

مقدمة

نظرا للمكانة التي أصبحت تكتسيها الوثيقة التاريخية، قصد إعادة كتابة الواقعة التاريخية بمنهج علمي، وحتى تكون متسمة بالموضوعية في وقائعها المستمدة من تلك الحقائق المبثوثة في الوثائق، فإن نشر هذه الأخيرة أصبحت ضرورة ملحة وواجب على كل باحث يتحرى الصدق والحقيقة التاريخية في بحوثه، خصوصا وأننا نشهد توجه واهتمام بالدراسات التاريخية الأكاديمية ذات البعد الوطني، لإحياء وربط الصلة بكل ما هو متعلق بهويتنا وبتراثنا التاريخي، لذا عدنا إلى الرصيد العثماني بالمكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة، وبالتحديد لقسم المخطوطات للوقوف على الوثائق المطوية والمدرجة فيه لنعرف بذلك الذخر والمنجم المتفجر بالمعلومات والأحداث، التي شكلت في مجلها جزء من الذاكرة التاريخية الجماعية لامتنا، ولقد حاولنا في ورقتنا هذه، الوقوف على ما تحويه تلك الوثائق من أحداث تمس الأوضاع العامة للبلاد وخصوصا منها السياسي والعسكري للفترة الأخيرة من العهد العثماني.

وفي دراستنا المتواضعة للوثائق الخاصة بالرصيد العثماني لقسم المخطوطات بالمكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة، وقفنا على وثائق متنوعة من عدة علب متبعين في ذلك أحداث السنة الواحدة، فكان اختيارنا لوثائق سنة 1242- 1243هـ/1827م وهذا لأهميتها على الصعيد العثماني والجزائري، حيث أثارت هذه الوثائق عدة قضايا، ولتضيق مجال البحث في مقالنا هذا، اخترنا الجانب السياسي والعسكري الذي أسهبت تلك الوثائق في سرد أحداثه ومحطاته المتنوعة، لتكون لنا جملة من التساؤلات تتمحور **عن طبيعة تلك الوثائق، وما الموضوعات التي تناولتها أو القضايا التي أثارتها؟ وما الحقائق التي حوتها؟ وماهي الأهمية المرجوة منها؟**

وحتى نجيب على ذلك قمنا بتصنيف تلك الأحداث السياسية والعسكرية للدولة العثمانية والايالة الجزائرية، بناء على ما وقفنا عليه من تقارير ورسائل أرسلها وكلاء الجزائر من أزمير أو الإسكندرية أو تونس وحتى من باي الشرق وأعوانه إلى رجال الدولة الجزائرية، محاولين وضعها في إطارها التاريخي.

1. طبيعة الوثائق

هذه الوثائق موجودة بالمكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة، بقسم المخطوطات في الرصيد العثماني وهي مقسمة على علب في شكل مجموعات مرقمة، . وقد قام الأستاذ خليفة حماش جزاه الله كل خير. بفهرستها وترتيبها حتى تكون سهلة وفي متناول الباحثين، وقد أصدرها في كتاب تحت عنوان: "**كشاف وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني**"، وقد صنفها في مجموعات وكل منها احتوت على ملفات تزيد وتقل عن بعضها البعض في عدد الوثائق التي تحويها، إلا أنها ليست مصنفة بترتيب زمني معين أو حسب الجهة التي أصدرتها أو وفق مضامينها وإنما تحمل كل وثيقة رقما أو عددا يعود إما لأصل الوثيقة أصلا وعليه رتبت تصاعديا، وحافظ عليها الأستاذ حماش وتركها على حالها، في حين يشير إلى الوثائق المتشابهة أو المتكررة، وغير المرقمة سلفا فقد رتبها وصنفها على النموذج السابق[1].

وهذه الوثائق التي هي في الأصل مراسلات وفرمانات مكتوبة باللغة التركية صادرة وواردة من رجال الدولة الجزائرية، من وكلاء وقباطنة وسياسيين وأيضا من وإلى الباب العالي، وتغطي في مجالها الزمني بالخصوص الفترة ما بين (1132-1245هـ/1719-1830م)، حيث تناولت مختلف الجوانب من سياسية واقتصادية وعسكرية وحتى الاجتماعية، ومنها ما كتب على ورق وأخرى في سجلات اختلفت في مدى جودتها حسب نوعية الورق المستعمل، فمنها وثائق متداعية وأخرى جيدة تشترك جلها في طبيعتها وإنشائها، من حيث خطوات كتابة الرسالة ولغتها التي هي مزيج ما بين العربية والتركية وكلمات أعجمية ومصطلحات وأسماء.

فمن ما يميز هذه الوثائق، أنها تنطلق أحيانا بالحمدلة والتصلية لتنتقل إلى عبارات التعظيم والتفخيم والتوقير والدعاء للشخص الموجهة إليه الرسالة، وهي عادة تكون موجهة إلى حاكم البلاد أو السلطان (الخليفة)، فتتضمن عبارات التذلل والتصغير من المرؤوس للرئيس كدلالة عن الاحترام والتقدير والخضوع، مع إدراج التحية والسلام لينتهي بعبارة "**وبعد**"، ليشرع صاحب الرسالة إلى التطرق لفحوى الأمر إما لحدث سياسي، عسكري أو عالمي، إقليمي أو أي نشاط قرصني، تجاري أو اجتماعي... لينتهي بالتامين والسلام، يعقبها أيضا بعبارات الدعاء ثم يكتب ويعرف باسم صاحب الرسالة وكتابة التاريخ (اليوم ، الشهر والسنة الهجرية) ليختم رسالته بالتوقيع، وأحيانا يذكر الرتبة لهذا المراسل ثم اسمه ثم الوظيفة التي يمارسها، وأحيانا يتم إضافة بعض الأمور أو الأحداث الجانبية، في طرر التي تكتب بصفة معكوسة لنص الرسالة الأصلي على نفس الورقة على أنها تصحيح أو إضافة أو أمر قد طرأ.

وهي مكتوبة بخطين متباينين، فمنها ما كتب بخط نسخي مغربي غير متقن يصعب قراءته، مع أسلوب ركيك دمج فيه عبارات عربية وتركية وحتى دارجة ومصطلحات أعجمية معربة، وبعضها الآخر واضح على العموم، مع ملاحظة أثر الأرضية على الورق أو خط الطي، الشيء الذي أوجد بعض الثغرات عند قراءة الوثيقة، ومنها من نسخ للمرة الثانية من العربية المترجمة عن التركية ومكتوبة بخط مشرقي جميل متقن ومفهوم، وبأسلوب يؤدي المعنى، ويرجح الأستاذ حماش أن صاحب الترجمة هو محمد بن عثمان خوجة، باعتباره مساعد ثان لدوفو في ترجمة تلك الوثائق التركية، في حين المساعد الأول حسب نفس المرجع هو محمد بن مصطفى[2].

لذا فتلك الوثائق أغلبها نسخ منقولة عن أصول مترجمة للعربية عن وثائق تركية مفقودة، وبعضها نسخ تعود لأصل عربي عندما كان "**ألبير دوفو**" محافظا لأرشيف الجزائر العثماني (1848-1876م) ونشر العديد منها في المجلة الإفريقية وغيرها، وهي المعبر عنها بالرصيد القديم، ثم أضيف عليها رصيد "**دلفان**"، الذي جمع عددا من الوثائق، المترجمة للفرنسية من ترجمة عربية، وهي الترجمة التي وضعها سابقه "**دوفو**"، وكذا وثائق في الأصل بالعربية وغالبيتها تتسم أنها كتبت على ورق جيد بخط واضح وبعضها تحمل توقيع "**دلفان**" نفسه والتي أعيدت للمكتبة الوطنية فعرفت بالرصيد الجديد[3].

وفي عملنا هذا فقد أخذنا من جميع العلب أو المجموعات، الرسائل أو الوثائق الخاصة بسنة واحدة وهي (1242-1243هـ/1827م)، وهذا لاعتبار أن هذه السنة كما قلنا سابقا، كانت فيها عدة أحداث على المستوى حوض البحر المتوسط والدولة العثمانية وإيالة الجزائر، فقمنا بتصنيف وترتيب مواضيعها حسب المادة مراعين التسلسل الزمني للوثائق، حتى لو جمعت من عدة علب أو مجموعات مختلفة، أو حتى أنها تعود لمراسل واحد لنفس السنة، وهذا حتى نقف على تواتر الأحداث وتتبع مجرياتها داخليا وخارجيا، في المجالين السياسي والعسكري، والعلب والمجموعات التي عدنا إليها هي كالتالي: المجموعة رقم 1903 والمجموعة رقم 3190 عدنا للملف الأول، والمجموعة رقم 3204 أيضا عدنا للملف الأول والمجموعة رقم 3205 الملف الثالث، والمجموعة رقم 1642، وبعد الجمع والوقوف على مادتها صنفناها إلى عدة مواضيع أثارتها تلك الوثائق الخاصة بسنة 1827م، ومن بين موضوعاتها نجد:

2. موضوعاتها

1.2. الحصار البحري الفرنسي في1827م

من بين المواضيع التي أثارتها الوثائق الخاصة بالرصيد العثماني بالمكتبة الوطنية بالحامة، ذلك الصراع والنزاع بين الجزائر وفرنسا، بسب تصرف قنصلها "**دوفال**" الغير لائق مع الداي حسين باشا، الذي انتهى بفرض الحصار البحري على السواحل الجزائرية في15 جوان 1827م، مما جعل القائمين على البلاد يتخذون عدة تدابير أمنية ووقائية، على طول الساحل الجزائري، وتفصح عن ذلك عدة رسائل والتي تعطينا صورة عن سير وتطورات الأمور سياسيا وعسكريا، خصوصا بالجهة الشرقية الراجع للحضور القوي للمنشآت الفرنسية التي أوجدوها بها، لضمان استمرارية تدفق مختلف المنتجات من حبوب، جلود، شموع، صوف ومرجان وغيرها لجنوب فرنسا ودعمها بالمواد الأولية والضرورية[4].

وهنا توقفنا تلك الوثائق على تلك الإجراءات التي اسدى بها الباي الحاج أحمد في 3 ذي القعدة 1242هـ/19جوان 1827م، لديوان عنابة من عدم السماح لسفن الحربية الفرنسية التقدم للميناء مع السماح لغيرها بدخوله، وتمتع المدنيين الفرنسيين مثل غيرهم في ممارسة نشاطهم بعنابة [5]، مع احترام ممتلكاتهم وأغراضهم، كما لهم الحرية في الإقامة أو المغادرة إلى بلادهم دون التعرض لهم [6].

فبعد إعلان الحصار الفرنسي أعقبه عدة استحكامات وتحصينات بالشرق الجزائري وبالأخص على مدينة عنابة[7]، حيث أن هذا الحصار قضى بصفة مبرمة على كل نشاط تجاري، حتى أن القنصل "**دوفال**" أمر جميع الفرنسيين بالرحيل عن الجزائر حتى يتم الاتفاق بين البلدين[8]، وقد نفذ الأمر الفرنسيون المقيمون بشرق البلاد، فحرر الباي الحاج أحمد رسالة مؤرخة في 29 ذي القعدة 1242هـ/23 جوان 1827م، أرسلها للداي حسين يعلمه فيها بخروج الفرنسيين الممثلين في: نائب القنصل ووكيل الشركة الفرنسية ورعاياهم، نحو سفينة فرنسية دخلت لميناء عنابة لتقلهم إلى بلدهم وحتى تسلم بيوت هؤلاء الفرنسيين من النهب أو التدمير، قام ديوان عنابة بتشميعها جميعا مع إحاطتها بالحراسة الليلية والنهارية لحمايتها[9]، وهذه الصورة توضح الموقف الجزائري

من هذا العداء، باعتباره مؤقت وسينفرج وتعود الأمور إلى نصابها، وفي هذه الحالة عند عودة الفرنسيين إلى ممتلكاتهم يجدونها كما غادروها.

إلا أن التطور السريع للأمور بين الطرفين، من خلال تصلب كل طرف في موقفه حول الترضية وأمر "**دوفال**" برحيل الفرنسيين الذين قاموا بتهديم الباستيون بالقالة وما أضافوه إليه، بحيث أعادوه إلى حالته الأولى مع رفع المدافع الجديدة وترك القديمة منها، والتي قدرها الباي الحاج أحمد بستة مدافع مرمية في التراب من خلال رسالته المؤرخة في 13ذي الحجة 1242هـ/7جويلية 1827م، وهو ما أدى الى التصعيد في العداء، حيث قام الديوان بالجزائر بالرد على ذلك، بإرسال الآغا بن الحفصي إلى عنابة لهدم جميع المباني التابعة للمؤسسات الفرنسية، التي أكلتها النيران لأن غالبيتها مبنية من الخشب[10]، وفي 26 ذي الحجة 1242هـ/20 جويلية 1827م، وصل الأمر الصادر من الداي حسين بإطلاق النار على أي سفينة حربية فرنسية تقترب من سواحل مدينة عنابة، وقد قام الباي الحاج أحمد بإرسال خليفته إليها مع المحلة لتفقد دفاعاتها ومدى جاهزيتها وفعالية حراستها، كما دعمها بفرقة عسكرية مزودة بما تحتاجه من مؤونة كالأخبية وغيرها من المستلزمات [11]، وهذا ما يجعلنا نقف على الاهتمام الشديد الذي يوليه الداي للمدينة باعتبارها ميناء رئيسي لجهة الشرق، وله معاملات كبيرة مع الفرنسيين، لذا اعتمد على الحزم والحيطة والحذر[12]، ولربما اعتبرها المكان الذي سيتوجه إليه الفرنسيين لاحتلال المنطقة.

ومن أجل فرض الحصار على الجزائر فقد دعمت فرنسا قطعها المرابطة أمام الموانئ الجزائرية فمن 7 قطع بحرية إلى 12 قطعة، الى جانب السيطرة على عرض البحر من جزر البليار إلى اليونان وتدعيم الأسطول البحري بـ 4 قطع، لتصل عدد القطع البحرية المجندة للحصار البحري في مياه المتوسط إلى 50 قطعة بحرية [13].

ورغم هذا العدد فإنه لم يحد من النشاط البحري للسفن الجزائرية، ففي رسالة مؤرخة في 29 ذي القعدة 1242هـ/23 جوان 1827م، تمكن الرايس علي الفالوجي من اختراق الحصار أثناء توجهه إلى عنابة [14]، وكذا علي رايس الذي خرج على رأس السفن الجزائرية وتمكن من مناورة السفن الفرنسية ودخوله لميناء وهران، حيث رابط هناك وذلك في15 ربيع الأول 1243هـ/5 اكتوبر 1827م[15]، بل تعدى كل ذلك بالاستيلاء على السفن كالحاج قبطان الذي أخذ سفينة إسبانية، وبعد تفتيشها تبين أنها تحمل جوازات مزورة، كما اشتبك مع ثلاث سفن يونانية في عام 1243هـ/1827-1828م [16].

وإلى جانب محاولات الاختراق والاشتباك والمطاردة، نجد أيضا المواجهة المباشرة كواقعة 4أكتوبر أمام مدينة الجزائر، وفي السياق نفسه وتحديدا في شهر أوت استولى الرياس على سفينتين فرنسيتين جهة وهران، ليسترجع الفرنسيون واحدة منهما في العام الذي يليه [17]، فقد كانت السفن الجزائرية غالبا ما تفلت من الحصار أثناء الليل وتتمكن من نهب السفن التجارية الفرنسية، وتتوجه بها إلى تونس أو المغرب لتباع[18]، وهو ما قام به الرايس علي الميورقي باستيلائه على سفينة فرنسية وقادها لحلق الواد بتونس في 23 محرم 1243هـ/15

أوت 1827م[19]، وهذا ما تؤكده الرسالة المؤرخة في 7ربيع الأول 1243هـ/27 سبتمبر 1827م، من محمود بن أمين السكة وكيل الجزائر بتونس إلى حسين باشا يطلعه فيها على بيع غنيمة فرنسية، استولى عليها الجزائريون اقتادوها لتونس حيث بيعت شحنتها المحملة بالزيت بميناء تونس[20].

وهنا نقف على تلك الرسالة التي أرسلها القنصل السابق "**دوفال**"، إلى باي تونس يعلمه فيها أن حرب فرنسا مع الجزائر فوتت على هذه الأخيرة احتلالها لتونس، في محاولة منه ربما لزرع الفتنة وإذكاء نار الحرب بينهما، وأيضا حتى لا تتمكن السفن الجزائرية من جعل الموانئ التونسية كقاعدة خلفية لها وملاذ للتزود أو البيع، لذا يتساءل الوكيل الجزائري بتونس عن عدم تقديم الحكومة التونسية المساعدة للسفينة الجزائرية التي دخلت ميناءها دون معرفة السبب، ويطرح اقتراحان في رسالته المؤرخة يوم 25 محرم 1243هـ/16 أوت 1827م، إما خوفا من القنصل الفرنسي أو عدم وصول كتاب الباشا من الجزائر[21].

كما أن صدى الحصار وأثره لم يلحق بالجزائريين فقط، وإنما حتى بالفرنسيين ومنهم المرسلين وبالخصوص شركة باري (Paret)، التي منح لها منذ 1822م حق التعاقد مع الجزائر، لتحظى بجميع الامتيازات التجارية لمدة 8سنوات، غير أن أمر "**دوفال**" برحيل "**باري**" وأعوانه من الجزائر، إضافة إلى الحصار البحري جعل شركة السيد باري تصاب بخسائر فادحة التي وصلت يوميا إلى 400 ألف فرنك وهو الأمر الذي جعله يكاتب وزارتي الداخلية والخارجية، ويقدم شكاوي بسبب الخسائر التي لحقته وطالته قصد الحصول على التعويض[22]، كما ألقى اللوم على "**دوفال**" في إيجاد هذا المشكل مع الجزائر[23]، ليقدم حتى النصح بإيجاد مخرج لهذا الصراع ليعود إلى نشاطه، وقد أثار هذا الحصار حتى الفرنسيين بسبب كثرة الإنفاق الذي لم تتحمله خزينتها، مما أدي إلى ظهور أصوات منددة بجدوى هذا الحصار[24] والمطالبة بتجهيز حملة، وإيجاد مشروع أو خطة احتلال مبنية على الإنزال جهة وهران ثم التقدم لمدينة الجزائر لأنها أرض سهلية[25].

ورغم ما كانت تعيشه الدولة العثمانية في هذه المرحلة من أزمات وصراعات داخلية ودولية، فإن هذا لم يمنعها من الاهتمام بتطورات النزاع بين إيالتها الجزائر وفرنسا، خصوصا عند قيام السفير الفرنسي بتقديم مذكرة للباب العالي يعلن فيها أن بلاده في حالة حرب على الجزائر، فإن الدولة العثمانية قامت بمراسلة وكلاء الجزائر بأزمير من أجل تجلي حقيقة الأمر[26]، لذا نجد الرد من خلال رسالة لا تحمل تاريخا أرسلها أحد الوزراء بالجزائر إلى الحاج خليل مفتي الجزائر بأزمير، وقد تضمنت بداية النزاع مع فرنسا وأسبابه الحقيقية، وذكر الشروط التي تقدمت بها فرنسا للجزائر حتى يتم الصلح، والمتمثلة في رفع العلم الفرنسي على القصبة وأسفله علم الجزائر، وكذلك الحال في البرج الفنار، ثم إطلاق مئة طلقة مدفع على شرف فرنسا بعد رفع علمها، وهو الشرط الذي رفضه الجزائريون باعتباره مناف لعقيدتهم ومضر بسمعتهم، كما عالج صاحب الرسالة قضية تجاوز الفرنسيون بتحصين الباستيون بالمدافع وزودوه بالجند، كما أبدى مدى استعداد الجزائريين للدفاع عن بلادهم ضد الفرنسيين[27].

ويذهب أستاذنا جمال قنان – رحمه الله–، في مناقشة تلك الشروط التي فرضتها فرنسا كترضية لها على ما تضمنتها من إهانة، أنها دليل على جعل هذه المنطقة خاضعة لنفوذها أمام الرأي العام العالمي،حيث يتجلى ذلك بالاعتذار وتوجيه رموز الدولة للاعتذار الرسمي ورفع الراية الفرنسية عاليا على الجزائرية، وتحية الراية الفرنسية المرفوعة بمائة طلقة مدفع، لهو بمثابة إعلان على احتلالها بأيدي جزائرية بشروط قريبة من الجنون بعيدة عن كل عاقل[28].

2.2. تجنيد المتطوعين من المشرق في 1827م

يجمع غالبية الذين كتبوا عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني من قناصل ورحالة وأسرى وحتى مؤرخين أنها "**جمهورية عسكرية**"، أي أن الجيش يعتبر قاعدتها الأساسية التي بني عليها نظام الإيالة، وهذا يعود إلى الأوضاع الحرجة التي تأسست فيها، وامتدادها للدولة العثمانية التي تميزت بالخاصية العسكرية فحافظت الجزائر على هذه الصبغة العسكرية لمواجهة الأخطار الخارجية التي مثلتها الهجمات الأوروبية [29].

وبناء على هذا الدور فقد عمل الإنكشاريين على الحفاظ على نقاوة طائفتهم برفضهم انضمام العنصر المحلي إليهم، في ظل بقاء نمو الإنكشارية مرهونا بالتجنيد من الأراضي العثمانية، حتى أنهم رفضوا صفة التركية على أبنائهم من النساء المحليات المعرفون باسم الكراغلة، وهي تقريبا صفة عامة في بلاد المغرب العثماني وهو الأمر الذي جعلهم مربوطين دائما بالدولة العثمانية، وقد استغلت هذه الوضعية كورقة ضغط على حكام الجزائر [30].

ومن صور التجنيد الرسمية كان إرسال المبعوثين وطلب منح الرخص، أما غير الرسمية فتتم بجلب المتطوعة عن طريق الجند الإنكشاري العامل في الجزائر، وهذا أثناء وبعد زيارتهم لأهلهم بالأناضول أو الروميلي، يصطحبون معهم أفراد متطوعين من قراهم [31]، ويقومون بالتكفل بهم من تسجيل وتدريب على السلاح وطرق النظام والواجبات وغيرها من الأمور حتى يصبح جندي إنكشاري، كما أكد حمدان خوجة أن هؤلاء الجند كانوا سابقا على درجة من الاحترام والانقياد [32].

وهذه الصورة لدلالة على أن ما تقوم به الجزائر من تجنيد رسمي، لم يكن يسد حاجتها البشرية فعمدت إلى الجند العامل باستغلال عطلته، وبسبب هذا النقص في التعداد البشري في عملية تجنيد المتطوعين، فإنه مسّ مختلف الشرائح العمرية من صغير السن إلى الشاب الذي لم يحلق لحيته، إلى الكهل من بدأه المشيب وهذا في المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني بالجزائر[33]، حتى أنه في 11شعبان 1242هـ/9مارس1827م وصل للجزائر 93 متطوع من منطقة سمير وفي 19 شعبان 1242هـ/ 17مارس 1827م، وصل إلى الجزائر 64 متطوع للجندية[34]، وهذا الطلب جاء لتحقيق توازن في عدد الجند التركي بالجزائر، في ظل الأحداث الداخلية المتوترة والأوضاع الخارجية المحدقة بالأخطار المتزايدة.

أما عملية التجنيد الرسمية من المدن العثمانية، فلا تتم إلا بعد الحصول على إذن رسمي من عند السلطان بطلب يقدمه باشا الجزائر عن طريق مبعوث يسلمه إلى القبطان باشا الذي يوجهه للباب العالي، مع مبلغ هام

من المال والهدايا لكبار الموظفين، فيكتب فرمان شاهاني للعمال ورجال الدين بالمدن العثمانية لتسهيل عملية جمع المتطوعين الجدد للجندية بالجزائر، وبتمام العملية يحرر مبعوث الباشا تقريرا للسلطان يبين فيه عدد الجنود الذين تم تسجيلهم[35]، وكان يتم نقلهم على عاتق السفن الجزائرية التي كانت تقوم بأي نشاط في الشرق، وإذا انعدمت يقوم المبعوث باستئجار سفينة عثمانية أو أوروبية لإيصال هؤلاء المتطوعين للجزائر[36].

إلا أن الوضع العام في الدولة العثمانية تغير بتولي محمود الثاني السلطة وإدخاله لإصلاحات عميقة، في الدولة مست طائفة الجند، فعمد إلى القضاء على الجند الإنكشاري في الواقعة الخيرية في17 جوان 1826م، للحد من تعنت هذه الفئة والتي وقفت أمام إدخال التحديثات للجيش العثماني الجديد، وكذا إنهاء مهمة الإنكشارية وإبطالها مع قوانينها بالدولة العثمانية، ومنها توقيف عملية جمع المتطوعين في وقت أحدقت بها المخاطر من كل جهة، كحربها ضد اليونان وضد روسيا [37].

إلا أن هذه العملية كما قلنا تراجعت بدرجة كبيرة في القرن التاسع عشر، حيث أجمعت الرسائل المتعلقة بالتجنيد من طرف الدائيات أو الباش داي والوكلاء بأزمير، قد عبروا عن تلك المصاعب والمتاعب التي أصبحت تلاحقهم، خصوصا بعد إصدار السلطان محمود الثاني قرار حل جهاز الإنكشارية والإعداد لجيش نظامي جديد، فقد كاتب الحاج حسين باش دايى من أزمير يطلع الداي حسين بتوقيف عملية تجنيد المتطوعين، وقدوم أوامر من اسطنبول تطالب بتسريح الإنكشارية [38].

وهناك عدة مراسلات من الدايات بأزمير يطلعون الداي على توقيف عملية التجنيد المتطوعين وأن من جندوا فقد جندوا صدفة، ويستحيل في المستقبل تجنيد غيرهم[39]، وحتى من يريد أن يجند يتوجه نحو النظام الجديد الذي أوجدته الدولة العثمانية لأن المنخرط لا يكون فيها بعيدا عن وطنه وأهله وبيئته[40]، مما صعب على وكلاء الجزائر بأخذ الإذن بالجمع للمتطوعين، فالوثيقة المؤرخة في13 جمادي الثانية 1242هـ/11 جانفي 1827م من عند الحاج خليل مفتي الجزائر بأزمير، يوجهها إلى حسين باشا، وقد أطلعه فيها على الصعوبات التي أصبحت تعرقل عملية تجنيد المتطوعين بسبب إنشاء نظام جديد في الدولة العثمانية، وأن التجنيد طال فقط فئة المسرحين من الجند الانكشاري العثماني وجند نحو خمسين متطوعا[41]، وربما تغاضت الدولة العثمانية على ذلك أو حتى شجعتها في تطوع هؤلاء المسرحين لتتجنب شغبهم في الدولة وتجليه إلى أراضي بعيدة عنها مكانيا، وهذا ما جعل حمدان بن عثمان خوجة يقول عن التجنيد في هذه المرحلة: "**أنه بعدما كان يقتصر على تجنيد النزهاء والصلحاء فان المكلفين بالتجنيد كانوا يفتحون أبواب الميليشيا لأي كان، حتى لأناس كانوا قد أدبوا أو أدينوا، وكان يوجد من بين المجندين يهود ويونانيون ختنوا أنفسهم.**"[42].

في حين يرجع ديبوا تانفيل تناقص قدوم المجندين من المشرق أساسا إلى تراجع غنائم الجهاد البحري، مما أثر سلبا على وفرة أموال في الخزينة الدولة التي كان جزء منها يخصص لدفع أجور المجندين، وبالتالي عجز الايالة عن دفع مرتبات هؤلاء الجند[43]، فإذا سلمنا بهذا الطرح، **فكيف نفسر تلك الطلبات التي كان يقدمها باشا بالجزائر جاهدا على تجنيد أكبر عدد ممكن من المشرق؟**[44]، ولكن هذا القول يدخل في إطار من

يجعلون الجزائر دولة بنت نفسها اقتصاديا أو ماليا على القرصنة فبتراجعها زالت وانتهت، وهي نظرة غربية مجحفة في حق الجزائر وحكم مسبق عليها، وإذا كانت حقيقة الخزينة في أزمة، **فكيف نفسر المال المنهوب منها عشية الاحتلال؟** الذي مست لعنته حتى حكام فرنسا ذاتهم. وعندما نقرا لحمدان خوجة يقول: "**رغم المداخيل الضئيلة أمام المصاريف العامة المرتفعة فإن الصناديق تستلف فيما بينها دون إحداث أي خلل في النظام القائم، ومنها بيت المال الذي يحتوي على مبالغ هائلة كانت محل نهب الفرنسيين بعد الاحتلال**" [45].

كما لا ننسى أن في هذه الفترة ساد البلاد عدة ثورات، راح ضحيتها عديد من الجند الإنكشاري إضافة إلى حركة الداي علي خوجة (1817-1818)، الرامية إلى التخلص من فرقة الإنكشارية التي رأى فيها منبع الفتن، وراح ضحيتها 1200 من الجند و150 من الضباط، غير أن خلفه الداي حسين أراد تنشيط عملية التجنيد بتقديم طلباته إلى السلطان وإرسال الوفود لهذا الغرض لجمع المتطوعين خصوصا بعد النزاع مع فرنسا، وفرضها للحصار تأهبا لأي حرب مستقبلية[46]، والوضع العام للدولة العثمانية لم يساعد كما قلنا، بسبب الإصلاحات التي مست الجيش، والحروب الخارجية التي أنهكتها كل هذه العوامل مجتمعة قد أثرت على تعداد المتطوعة المجلوبة إلى الجزائر [47].

أضف إلى ذلك المشاكل التي كانت تطرح ما بين عملية جمع المتطوعين وكيفية نقلهم، فقد كانت إقامة هؤلاء المتطوعين على حساب الدولة الجزائرية في انتظار من يقلهم لها، وهي تستغرق في كثير من الأحيان الشهور وحتى الفصول فكثير منهم فرّ من مخيمات الانتظار رغم العطايا الممنوحة لهم، مع غلاء كراء السفن وندرة السفن الجزائرية المرتادة على أزمير بسبب الحصار الفرنسي، كل هذا خلق نوع من الصعاب في عملية التوصيل والاتصال، زاد في طرح صعوبات جديدة على الوكلاء. وهنا نفهم لما قال حمدان بن عثمان خوجة إن التجنيد أصبح يقع على المجرمين وأصحاب السوابق [48]، وأيضا نفهم لما قام هؤلاء الأفراد من إلقاء القبض على سيمون بفايفر الألماني عندما كان في نزهة مع رفاقه في غابة صغيرة بالقرب من أزمير ليجد نفسه في الطريق إلى الجزائر [49].

3.2. معركة نفارين 1827م

لقد بسط الكثير من الباحثين في التاريخ العثماني هذه الواقعة ومنهم الأستاذ ناصر الدين سعيدوني الذي ناقش الأسباب البعيدة والقريبة لهذه المعركة، من خلال مقال له حول معركة نفارين[50]، هذه المعركة الحاسمة التي عملت من خلالها الدولة العثمانية للدفاع عن حقها على أراضيها باليونان الذين رفعوا راية التمرد وضرب الأساطيل العثمانية بالبحر المتوسط، في حين تدخلت الدول الأوربية المدفوعة ظاهريا بالإخوة الدينية مع اليونان المشبعة بالعصبية والكراهية، والمبطنة في تحقيق مآرب سياسية وعسكرية وإقليمية لكل من فرنسا وانجلترا وروسيا بالمنطقة.

ويعتبر الأستاذ جمال قنان أن وقوف الانجليز إلى جانب اليونان في حربهم ضد الدولة العثمانية، قد اكسبهم مكانة عندهم، والتي رأت فرنسا أنها ستتحول إلى هيمنة سياسية في شبه الجزيرة، لذا أرادت أن تسبقها بالحصول على مكاسب موازية في مكان آخر بالمتوسط فكانت الجزائر هي المقصد [51].

وقد شاركت القطع البحرية الجزائرية التي وضعت تحت تصرف قائد الأسطول العثماني القبودان باشا، ضد الثوار اليونان في سنة 1236هـ/1820م استجابة لطلب السلطان محمود الثاني، وأيضا في سنة1237هـ/1821م بقيادة نخبة من الرياس كحميدو، علي طاطار، أحمد الحداد وقارة إبراهيم وغنمهم لعدة سفن يونانية[52]، قدرت بستة عشر مركبا يونانيا أمام خسائر طفيفة، لتعود تلك القطع إلى الجزائر في 1823م، ليتم إرسال بعضها بقيادة القبطان مصطفى رايس في 1240هـ/1825م وساهمت في حصار قلعة نفارين التي سيطر عليها الثوار حينها، لتعود تلك السفن في السنة الموالية دون إذن القبودان باشا الذي أغضبه هذا التصرف واعتبره منافيا للانضباط العسكري[53].

وفي إطار الحرب الصليبية فقد قامت كل من انجلترا وروسيا وفرنسا في 11 ذي الحجة 1242هـ/6 جويلية 1827م، بإلزام الدولة العثمانية بالقوة بمنح اليونان استقلالها الإداري مقابل جزية يتم تحديدها مستقبلا، ومنحهم للباب العالي مهلة شهر لتوقيف أعماله ضد اليونانيين، غير أن الدولة العثمانية لم تحفل بهم، وبعد شهر تجمعت أساطيل الدول الثلاثة أمام ساحل اليونان في ميناء نفارين الذي كانت داخله الأساطيل العثمانية والمصرية قصد منعها من الخروج، وفي 28 ربيع الأول 1243هـ/ 20 أكتوبر 1827م تكامل اجتماع القوتين المسيحية والإسلامية في نفارين[54].

فالأسطول العثماني المدعم بأساطيل ولاياتها المقدر بـ62 سفينة، مجهزة بـ 2102 قطعة مدفعية ضد أسطول الرابطة الثلاثية المكون من 37 سفينة مزودة بـ 1298 مدفعا، وكانت أربع ساعات من الاشتباكات في يوم 20 أكتوبر كافية لهزم الأسطول العثماني[55]، ويورد الأستاذ ناصر الدين سعيدوني أن السفن الجزائرية قد شاركت فيها بعد أمر أصدره السلطان العثماني بإرسال غليوطتان مسلحتان بـ 28 مدفعا وكرفاطة مجهزة بـ 32 مدفعا، وقطعتان من نوع البريك مزودتين بـ 38 مدفعا، كان لهم شرف المشاركة في معركة نفارين حيث لم تنج منها سوى سفينتين توجهتا إلى الإسكندرية بعد تعذر عودتهما إلى الجزائر بسبب الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية حيث لم تعودا[56] .

ولكن الوثائق التي تعرضت لهذه المعركة توافقت على عدم ذكر مشاركة الأسطول الجزائري فيها لا بالتلميح أو الإشارة المباشرة[57]، وهو ما جعل بعض الدارسين يشكون بل ويصرحون أن الأسطول الجزائري لم يشارك فيها أصلا، وحتى أن السفينتين المرابطتين في ميناء الإسكندرية لم تشر إلى ذلك وحتى لمشاركتها، وأيضا الرسائل التي وصلت للجزائر لم تذكر السفن الجزائرية كجزء مشارك فيها فالرسالة المؤرخة في 24 ذي القعدة 1242هـ/18 جوان 1827م، من وكيل الجزائر علي بن المفتي إلى إبراهيم وكيل الخرج تحدث فيها عن وقوع معارك بين الأسطول العثماني والسفن اليونانية، وانقسام الأسطول المصري قسم منه بالمورة والآخر

بالإسكندرية، مع دخول سفينة حربية جزائرية مع سفن الحجيج للحماية بالإسكندرية، مع عدم معرفته في ذهاب هذه السفينة مع الأسطول العثماني أم تبقى في الميناء [58].

لكن عند قبطان سفينة مفتاح الجهاد تفاصيل كثيرة ومعلومات مهمة عن سفينة مفتاح الجهاد المرابطة بالإسكندرية بمصر، بسبب محاصرتها من طرف البحرية الفرنسية، كما أمر الباشا قبطانها وطاقمه بالمرابطة بهذا الميناء حتى تفرج الأمور مع فرنسا، ومن خلال رسائله يمكن تتبع مسار هذه السفينة وما اعترضها، وأهم التطورات السياسية والعسكرية بالمنطقة كمعركة نفارين حتى أنه لم يشر فيها إلى المشاركة الجزائرية، وما آلت إليه الأمور بميناء الإسكندرية، فهناك عدة رسائل من مصطفى رئيس قائد السفينة الجزائرية مفتاح الجهاد أفصح فيها عن تلك الجوانب.

ففي رسالة مؤرخة في 12 رمضان 1242هـ/8 افريل1827م ورسالة مؤرخة في 18 شوال 1242هـ/14 ماي 1827م [59]، وفي رسالة مؤرخة في 2جمادي الثانية 1243هـ /20 نوفمبر 1827م يبين القبطان مسار الرحلة التي قامت بها السفينة مفتاح الجهاد، من الجزائر إلى مصر بانطلاقهم في الثالث من رمضان وبسبب اصطدامهم بعاصفة أدت إلى انكسار سواري السفينة، اضطرته ليتوجه بها إلى ميناء تونس حيث أصلحت، وفي يوم27 رمضان خرجت السفينة من ميناء تونس متوجهة إلى ميناء الإسكندرية الذي دخلته ما بين 13-14 شوال.

وبعد عدة أيام وصل إلى مسامع طاقم سفينة مفتاح الجهاد خبر النزاع بين الجزائر وفرنسا، وهو الأمر الذي جعل القبطان يلح في عدة رسائل وصلت إلى 19 رسالة موجهة لداي الجزائر، ليتأكد من صحة الخبر **وما أسبابه؟**، لكن بدون أن يتلقى ردا منه، حتى أن والي مصر محمد علي باشا تعجب من عدم كتابة الداي حسين له في هذا الأمر، لذا طلب من قبطان مصطفى رايس تزويده بما يجرى من أحداث وتطوراتها، لترسل فرنسا 12 سفينة لتحد من نشاط السفن الجزائرية بالمشرق ومنها السفينتين المرابطتين بميناء الإسكندرية، الأمر الذي جعل السلطان العثماني يكلف والي مصر بالسعي لإحلال الصلح بين الطرفين، وربما هذا الاختيار لقرب هذا الوالي من فرنسا، الذي اعتمد على خبرتها في بناء قوته العسكرية والاقتصادية.

كما تفيد هذه الرسائل بذكر وقائع عن معركة نفارين ففي رسالة المؤرخة في 2جمادي الثانية 1243هـ/20 ديسمبر 1827م، وأخرى في 12 جمادي الثانية 1243هـ/30 ديسمبر 1827م ويذكر القبطان مصطفى أن الأساطيل الأوروبية "**باغتت**" نظيرتها العثمانية[60]، يعني لم يمنح للأسطول العثماني الفرصة من أجل تجهيز نفسه للمعركة أي اتبعت أسلوب الحرب خدعة، وهذا ما جعل نصرهم ناقص، وقد أكد هذا الأمر مصطفى كامل في كتابه المسألة الشرقية، الذي تتبع تطور تلك الأحداث وقدم موقف إبراهيم باشا الذي اندهش من شدة هول المنظر، وقيامه بالاحتجاج لدي قائد الأسطول البريطاني كودرينتن (Edward Codrington)، معتبرا حملته الشرسة خرقا ونقض للاتفاق المبرم معه مما أحرج الحكومة البريطانية[61].

وقد آزر الأسطول العثماني الأسطول المصري والسفن التونسية ضد الأساطيل الأوروبية، وسبب انهزام القوة العثمانية هي محاصرتها في داخل الميناء، مما جعل جزء منها يحرث في الرمال، إلى جانب عنصر المباغتة الذي استعملته الأساطيل الأوروبية، التي كان من نتائجها تحطم سبع سفن مصرية والسفن التونسية الخمس وأغلب سفن الأسطول العثماني، ومن سلم منها فهو متضرر، وغالبيته من السفن الصغيرة، أما الكبيرة فقد هلكت كلها[62] وقال عن سبب هلاك السفن التونسية: "**وأما دوننما تونس ساير مراكبهم الخمسة فسدت بالتحريث**" **وهو دلالة واضحة أن تلك السفن انغرست في الرمال مما جعلها أهدافا سهلة للعدو، وهذا يعطل كل محاولاتها للمناورة أو التموقع، ولم يسلم من السفن سوى 14 سفينة من الحجم الصغير وسفينة واحدة كبيرة قد سقطت سواريها**" [63].

تلك إذا هي الحصيلة الثقيلة التي خسرها الأسطول العثماني في معركة نفارين المشؤمة، بدون الإشارة للأسطول الجزائري الذي هو حري بالحديث عنه عن الخسائر المصرية والتونسية، ونفس الشيء نجده في رسالة مؤرخة في 9جمادي الثانية 1243هـ /28 ديسمبر 1827م، كتبها محمود بن أمين السكة لم يشر إلى السفن الجزائرية كطرف مشارك في نفارين وإنما فقط العثمانية والمصرية، رغم تتبعه لمجريات الحرب بكل عاطفة، ومحاولة نقلها بما تحويه من شاعرية [64].

وفي رسالة مؤرخة في 23 جمادي الأول1243هـ/11 ديسمبر 1827م يعلم فيها مصطفى قبطان الداي حسين عن طاقم سفينة مفتاح الجهاد، الذي لم يأخذ أجره منذ 10 أشهر، حتى صاروا تقريبا عراة من الثياب، وهنا يمكن القول أنه لو شاركت هذه السفينة إلى جانب الأسطول العثماني لتلقت بعض العلاوات على مساهمتها، ولكن نجد القبطان يتحدث عن الحالة المزرية التي أصبح عليها طاقم هذه الفرقاطة، الذي ملّ من الانتظار، كما طالب القبطان الداي بإرسال المال له، للمحافظة على طاقم السفينة من فرار، بحيث فرّ منها 30 من اليولداش، وتم توقيف ستة منهم، وبقي 24 في حالة فرار ليتوسع نطاقه لأفراد البحرية التي فرّ منها 40 فردا، ليصل عدد الفارين إلى 64 فردا، من أصل جميع الطاقم من يولداش وبحرية وطبجية البالغ 287 نفر، والفرار ناتج عن عدم صبرهم على الحالة البائسة التي آلت إليها سفينة مفتاح الجهاد، وأيضا السفينة الحربية "**رهبة**" التي كانت تحت قيادة الرايس عبد الرحمن.

أمام توقف ورود الأخبار من الجزائر منذ رسالة وكيل الخرج في 27 ربيع الأول 1243هـ/17 أكتوبر 1827م، التي أمرت القبطان بالبقاء بالميناء وعدم مغادرته حتى يتم الصلح، ومن خلال الرسالة نشعر أن القبطان لم يترك هذا الميناء منذ ذلك التاريخ، ويضيف القبطان أنه قد أرسل 19 رسالة بدون أن يتم الرد عليها[65] وهذا ما أكدته الرسائل المؤرخة في17 ربيع الثاني 1243هـ/7 أكتوبر 1827م وأخرى في 02 جمادي الأول 1243هـ/20 نوفمبر 1827م، وكلها من نفس القبطان إلى داي الجزائر [66]، حيث يتضح أن السفينة لم تشارك في معركة نفارين وإنها لم تغادر ميناء الإسكندرية منذ أن دخلته، ليبقى مصيرها في أمر المجهول.

3. أهميتها

من خلال ما سبق تتضح لنا الأهمية البالغة التي تحتلها هذه الوثائق فهي تمثل منجما غنيا بالمادة العلمية التي يحتاجها الباحث، كما أنها تحتاج إلى من يدرسها، ويضعها في سياقها التاريخي، لأنها لازالت مادة علمية غير مستغلة يجب علينا أن نوجه الطلبة نحوها أولا لتعامل معها وثانيا لاستقرائها وثالثا لوضعها في نسقها التاريخي، حتى نقف على الحقيقة التاريخية، فهي تعطى لوحة عن تلك المرحلة، التي عبرت بصدق عن الواقع العام للعالم الإسلامي وما عاشه في القرن 18-19م.

تمنحنا فكرة عن طريقة كتابة الرسائل الرسمية على تلك الفترة وطريقة المخاطبة بين الأطراف السياسية من الباشوات والوكلاء أو الباشوات، والباب العالي من عملية إكبار لشخص الحاكم أينما كان وتذلل العامل مهما كان، كما منحتنا صورة حول كيفية بناء رسالة رسمية والخطوات التي يجب أن تراعي في كتابتها كجانب مهم، حيث تأخذ العبارات التشريفية والدعائية حصة الأسد في الرسالة كبداية وفي الوسط وفي النهاية، حتى يستشعرها القارئ وهذا يعبر على مدى اهتمام كاتب الرسالة بتلك العبارات خصوصا الموجهة للسلطان أو الباشا، فهي تقدم نماذج فريدة من نوعها، ففيها فرمانات التولية وأوامر الموجهة للعمال، ورخص للجند، توصيات، تقارير...

كما أمدتنا في أمر التجنيد على هذه المرحلة الأخيرة، من العهد العثماني بالجزائر على تلك الصعاب التي واجهتها وأثرت مباشرة على الوضع العام للجزائر، فيما يخص نوعية الجند الذي كان يتطوع خصوصا بعد انهيار فرقة الانكشارية بالدولة العثمانية وتوقيفها للنظام القديم، المبني على التطوع وبذلك كان سد الفراغ بفتح باب التطوع ليكون التجنيد إن صح القول لمن هب ودب، وإذا علمنا أن تلك فئة من الجند سيمنح لهم السلاح وتتم مطالبتهم بتحقيق الأمن وستقوم بتسيير أمور البلاد، فيستحيل أن تستتب الأمور والعود أعوج، وهذا ما جعل الوثائق تظهر الجزائر في هذه الفترة في هيئة المتعبة في جسدها، المنهارة في قوتها.

وحول عملية التجنيد تعطي لنا معلومات عن المدن التي كانت تتم فيها، وكيفية ذلك من طرف الباش ضاي أو الباش دايي مع الدائيات، الذين يسهرون على هذه العملية بالخانات بوكالات المشرق وعلى رأسها أزمير، وأهم التطورات التي عرفتها هذه العلمية لأن الجزائر اعتمدت بدرجة أولى على تجنيد المتطوعين من المشرق، وكانت تتم بطريقة مضبوطة ومنظمة، كما توضح كيفية استعمال الباب العالي هذه الورقة كأداة ضغط على ايالة الجزائر بالغرب لتمرير السياسة العثمانية، كما أعطت تلك الوثائق صورة صادقة عن الحالة التي آلت إليها عملية التجنيد من صعوبات في التطوع، مع السياسة العثمانية الجديدة الرامية إلى التحديث وكذا طرق النقل الصعبة، والتكاليف المالية التي أعيت هؤلاء الدائيات بالمشرق في تجنيد المتطوعين.

تمنحنا هذه الوثائق لمحة عن أسباب رفض الجزائر للترضية التي تقدمت بها فرنسا على أثر حادثة المروحة، وكيف قابلتها الحكومة الجزائرية، وتضرر الجزائر بسبب الحصار ويظهر جليا في طاقم سفينة مفتاح الجهاد من فرار وتدهور للحالة المادية والنفسية للطاقم، وكذا كيف حاول القبطان المحافظة على طاقمه، إلا أن

طول الأمد والانتظار جعل الأمور تخرج عن السيطرة بفرار الجند وإهمال السفينة، التي لم يعرف مصيرها بعد الاحتلال مع طاقمها، والشيء الملاحظ على تلك الرسائل خصوصا من عند قبطان مفتاح الجهاد، نجد تلك الحرقة التي يكتب بها القبطان للداي بالتعجيل بإطلاق سراحه من ميناء الإسكندرية هذا من جهة، ومن جهة أخرى توضح مدى انضباط القباطنة الجزائريين أمام الأوامر الموجهة إليهم.

لتؤكد هذه الوثائق أن الجزائر لم تكن طرفا مشارك فعليا في المعركة الحاسمة بنفارين، التي سقط فيها الأسطول العثماني بقيادة القبودان طاهر باشا مع السفن والمراكب المصرية والتونسية، التي لم ينجو منها إلا القليل، كذلك تعطي حقيقة أنه رغم تطور التقنية العسكرية من أجهزة ووسائل لدى الأوروبيين في تلك المرحلة، لم يعتمدوا على حرب نظيفة وإنما سلكوا طريق الخديعة التي عبر عنها القبطان مصطفى بالمباغتة، التي جعلت نصرهم ناقصا بل مفضوحا، بسبب المجزرة المرتكبة.

تحدثنا الوثائق عن العلاقة بين المشرق والمغرب في ربط علاقات متينة بحيث إذا تضرر طرف تألم له كل الجسد، فنجد ذلك الاهتمام من الدولة العثمانية في إيجاد حل للعداوة بين الجزائر وفرنسا في 1827م، وكذا اهتمام محمد علي والي مصر بالقضية وطلب من القبطان مصطفى رئيس فرقاطة مفتاح الجهاد أن يزوده بمعلومات عن أسباب النزاع وأحداثه لإيجاد مصالحة بين الطرفين.

كما نجد الاهتمام البالغ من قبل الجزائر بالتطورات الحاصلة بالدولة العثمانية، من خلال مراسلات ومكاتبات الوكلاء سواء بمصر أو أزمير أو تونس أو ليفون أو القرنة، حول تلك الأحداث ونقلها على جناح السرعة إلى الجزائر وحتى البحث عن المعلومة، ولو بتجهيز سفينة لتقصي الحقائق وهذا يدل على الارتباط الذي كان يكنه هؤلاء الحكام وغيرهم لدار الخلافة.

خاتمة

وفي الختام نقول أن تلك الوثائق المحفوظة بالمكتبة الوطنية بقسم المخطوطات الخاصة بالرصيد العثماني الذي قسمه حماش إلى قديم وجديد، فهي مادة علمية خام تحتاج منا إلى وقفة والتفاتة، حتى نكتب تاريخا يعتمد على مادة علمية مأخوذة من رجال قد عاشوا وعاصروا الحدث جسديا وروحيا، رغم أن غالبية الوثائق ليست بنسخ أصلية، وإنما معربة عن أصول تركية مفقودة أو منقولة على أصول عربية، إلا أننا عند التعامل معها نشعر بقوتها من خلال الأفكار المطروحة والأسلوب المستعمل والكلمات المعبرة والحروف المرسومة، لذا نحن بدورنا كجيل الاستقلال الذي يعيش في نير الحرية، عليه أن ينفض الغبار عليها ليخرج الصحيح منها من السقيم، وتبقى تلك الوثائق تعبر عن تاريخ مشرق ومشرف للجزائر في هذه المرحلة المضيئة من تاريخها السياسي والعسكري على المستوى الإقليمي والدولي.

ملاحق

نماذج من بعض الوثائق الأرشيفية المعتمدة

الوثيقة رقم 1: رسالة من الحاج علي قبطان للداي حسين، حول نشاط الجهاد البحري.

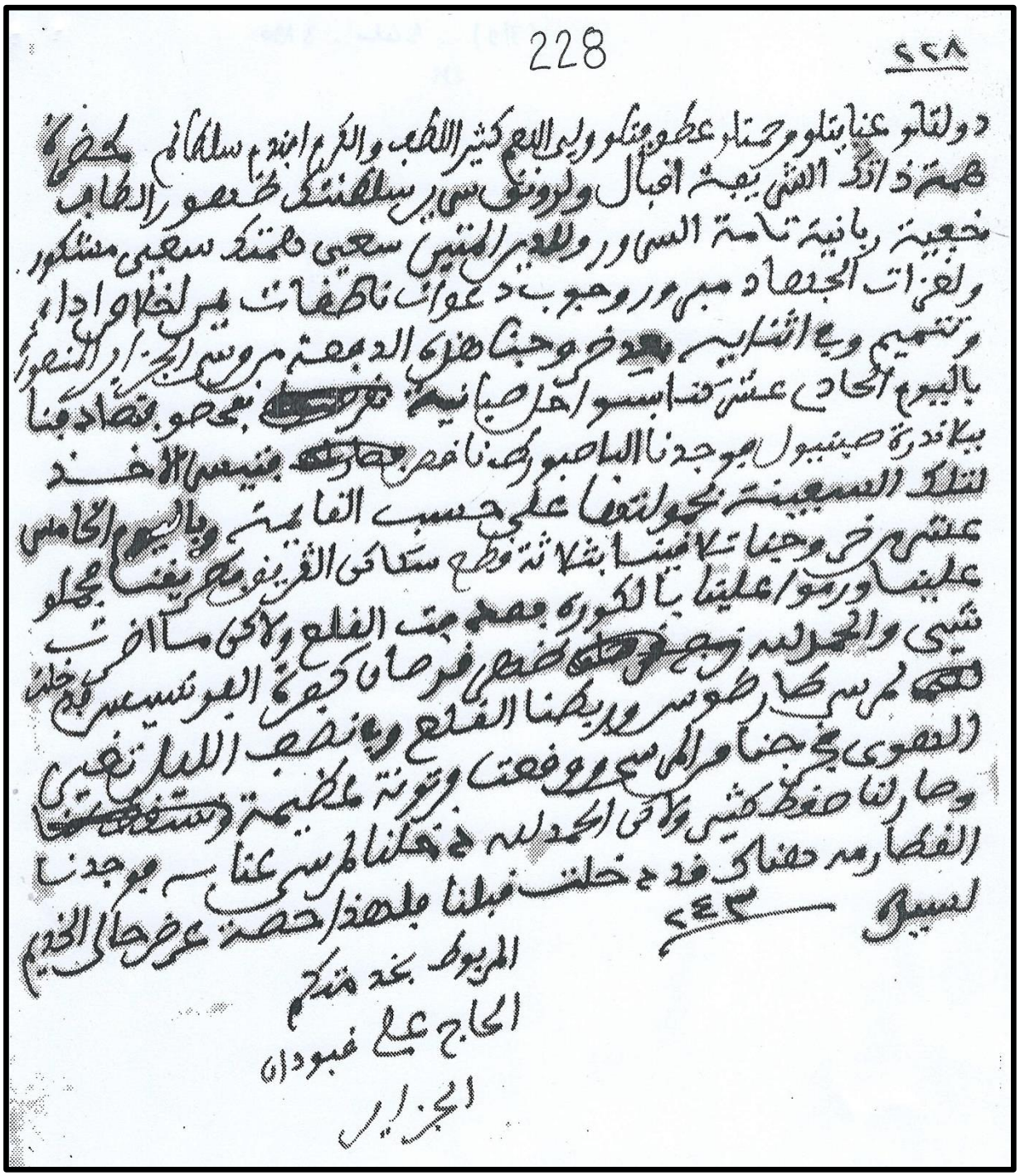
228

المصدر: المكتبة الوطنية بالحامة، قسم المخطوطات، الرصيد العثماني، المجموعة رقم 3190، الملف الأول الوثيقة رقم 228.

الوثيقة رقم 02: رسالة من محمود بن امين السكة –وكيل بتونس– للداي حسين باشا.

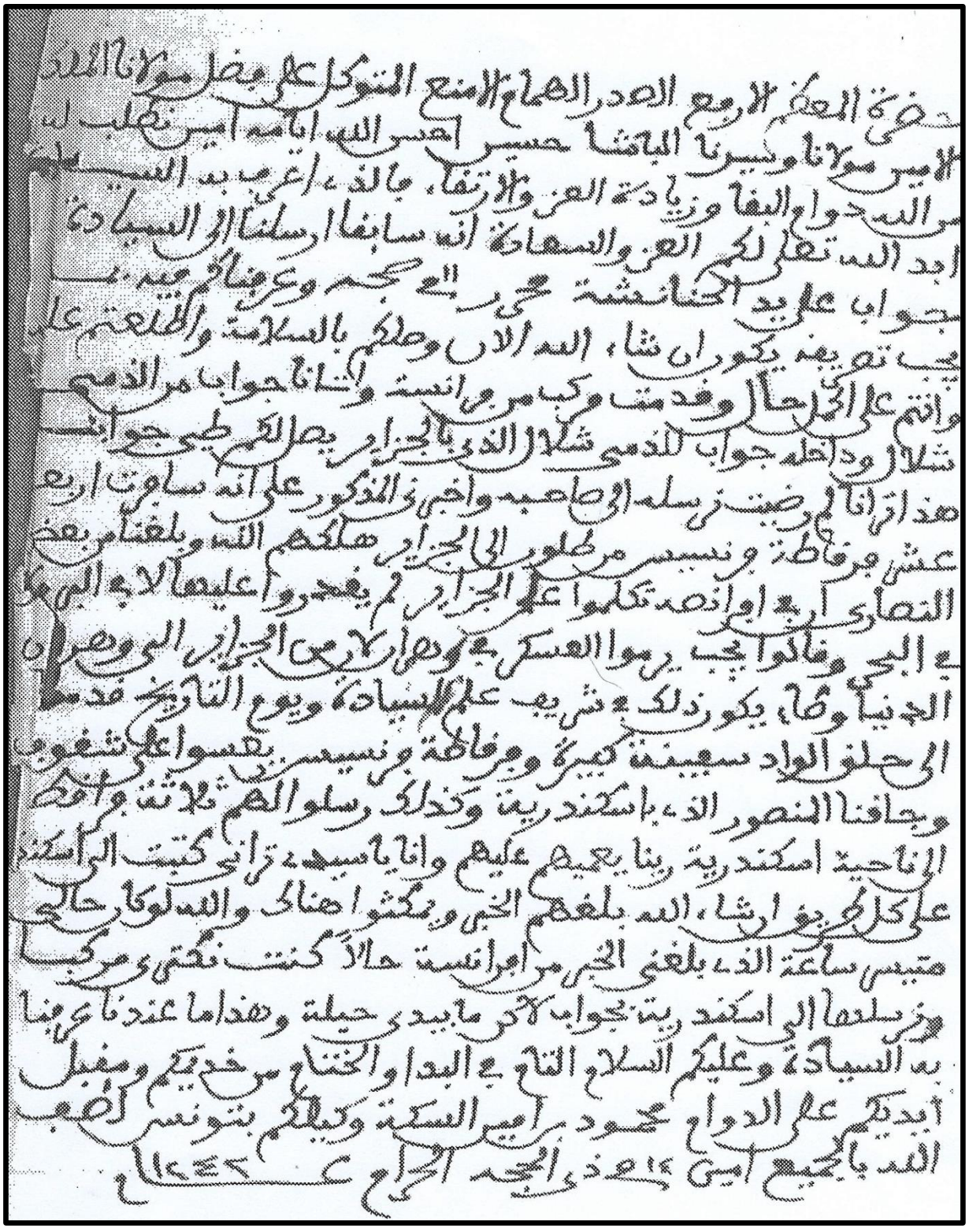

المصدر/ المكتبة الوطنية بالحامة، قسم المخطوطات، الرصيد العثماني، المجموعة رقم 3206، الملف الأول الوثيقة رقم 14.

الوثيقة رقم 03: رسالة من محمود بن امين السكة – وكيل بتونس– للداي حسين باشا

شرح الله صدوركم بالسرور، وسلّمكم من نوايب الدّهور

حضرة مولانا المعظم الارفع والصدر الهمام الامنع والملاذ والعز لملة الاسلام اجمع من بوجوده سطوة الاسلام تعلوا وتزيد والكفر في الخذلان يقول هل من مزيد صاحب الرايات المنشورة والاحوال المنصورة المتوكل على فعل مولاه الاميين سيدنا الباشا حسين دامت له المعالي واسعدت له الايام والليالي وبعد فالذي اعرف به السيادة ابد الله تعالى لكم العز والسعادة هو انه حضر لنا دواير من السيد الحاج احمد باي ومعهم جواب من السيادة ع. في شهر التاريخ فكان عندنا اكرم وافد واعز وارد اولما استفدنا منه صحتكم وسلامتكم التي هي غاية القصد وبلوغ المراد ادامها عليكم رب العباد وثانيا اسعدكم الرحمن وادام لكم الفضل والجود والاحسان كلما شرحتم لنا فيه فقهناه وفهمناه جملة وتفصيلا ابقاكم الله لنا بقاء حسنا جميلا وكنا حررنا للسيادة جواب مورخ في ٢٥ شهر التاريخ وعرفناكم فيه مما يجب تعريفه وكذلك عرفناكم بحضور القبجي الى المالطة ومعه رجل من الدولة يقال له محمد باي الى ساعة التاريخ باقي بمالطة وقدموا مراكب من موسيلية وصلنا على احوال الفرنسيس وعلى العمارة التي كنا سمعنا بها سابقا فلم عندهم خبر بذلك وكذلك الجوابات الذي قدموا معهم فلم اخبروا بشيء الله تعالى اعلم كلما سمعناه فهو كذب وجهتان شتت الله شملهم وجعل الدايرة عليهم واما اسكندرية وبرالترك لم قدم احد منهم ربنا يسمعنا واياكم خيرا ونعرف السيادة على الرايس على الميورقي لما قدم الى طرفنا بالقطارمة مكث هنا نحو الثمانية ايام ولم عطوه شيئا من المونة واما عرفنا السبب اما خوفا من قنصر الفرنسيس يغضب عليهم او على عدم ارسال الجوابات منكم الا ونراهم التمسوا ذلك منا ذلك وقالوا لنا ما السبب فاجبتهم بالانكار وقلت لهم لا علم لي بذلك ولا نعرف ما السبب واتاهم خبر مهم موسيلية من قنصر الفرنسيس الذي كان بطرفكم وقال لهم لولا ما وقعت قبرة الفرنسيس مع الجزاير لكان السيد جي اغا قادم اليكم وتحقق عندهم ذلك والسيد مصطفى باي قبل التاريخ بثلاثة ايام سافر بمحلة الصيف الى باجه وقبل سفره عزم عسكه قنصر الصارد واو عمل الفطور في السانية وهذا ما عندنا عرفنا به السيادة وعليكم السلام التام في البدى والختام من حندكم ومقبل ايديكم على الدوام محمود بن امين السكة وكيلكم بتونس لطف الله بالجميع ٢٥ في محرم ع ١٢٤٣ اه

المصدر/ المكتبة الوطنية بالحامة، قسم المخطوطات، الرصيد العثماني، المجموعة رقم 3205، الملف الأول الوثيقة رقم 54.

الهوامش:

(1) . خليفة حماش، **كشاف وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية**، دار نوميديا لطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة 1432هـ/2012م، ص 7-15.

(2) . المرجع نفسه، ص 12-14.

(3) . المرجع نفسه، ص 9-10.

(4). Charles.Féraud, « **Destruction des établissements Français de la Calle en 1827, d'après des documents indigène»**, in R.A,N°102, A.1873, A.jourdan, Libraire-éditeur, Alger 1899, P421-437.

(5). E.Bigonet, « **Une lettre du bey de Constantine en 1827**», in R.A,V.43, A.1899, A.jourdan, Libraire-éditeur, Alger 1899, P175-177.

(6) . صالح عباد. **الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830م)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة 2012، ص 243.

(7) . محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-1830م**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984م، 253.

(8). Féraud, op.cit, P421-437.

(9) . المكتبة الوطنية بالحامة، قسم المخطوطات، الرصيد العثماني، المجموعة رقم 1642، الملف الأول، الوثيقة رقم 11.

(10) . المكتبة الوطنية بالحامة، قسم المخطوطات، الرصيد العثماني، المجموعة رقم 1642، الملف الأول الوثيقة رقم 10.

(11) . المكتبة الوطنية بالحامة، قسم المخطوطات، الرصيد العثماني، المجموعة رقم 1642، الملف الأول الوثيقة رقم 12.

(12) . المكتبة الوطنية بالحامة، قسم المخطوطات، الرصيد العثماني، المجموعة رقم 1642، الملف الأول الوثيقة رقم 20.

(13) . ناصر الدين سعيدوني، "**الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية 1827-1830م**"، عن ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص 338.

(14) . المكتبة الوطنية بالحامة، قسم المخطوطات، الرصيد العثماني، المجموعة رقم 1642، الملف الأول الوثيقة رقم 10.

(15) . المكتبة الوطنية بالحامة، قسم المخطوطات، الرصيد العثماني، المجموعة رقم 3190، الملف الأول الوثيقة رقم 233.

(16) . أنظر: الوثيقة رقم 1، في الملحق.

(17) . صالح عباد، المرجع السابق، ص 244.

(18) . سعيدوني، المقال السابق، ص 338.

(19) . المكتبة الوطنية بالحامة، قسم المخطوطات، الرصيد العثماني، المجموعة رقم 1903، الملف الأول الوثيقة رقم 58.

(20) . المكتبة الوطنية بالحامة، قسم المخطوطات، الرصيد العثماني، المجموعة رقم 3205، الملف الأول الوثيقة رقم 5.

(21) . أنظر: الوثيقة رقم 3، في الملحق.

(22) . العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 90-91.

(23) . المكتبة الوطنية بالحامة، قسم المخطوطات، الرصيد العثماني، المجموعة رقم 1642، الملف الأول الوثيقة رقم 17.

(24) . ناصر الدين سعيدوني، المقال السابق، ص 339-340.

(25) . أنظر: الوثيقة رقم 2، في الملحق.

(26) . المكتبة الوطنية بالحامة، قسم المخطوطات، الرصيد العثماني، المجموعة رقم 3190، الملف الأول الوثيقة رقم 230.

(27) . المكتبة الوطنية بالحامة، قسم المخطوطات، الرصيد العثماني، المجموعة رقم 3190، الملف الأول الوثيقة رقم 360.

(28) . جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، مج4، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر، 2009، ص72.

(29) . حنفي هلايلي، "**التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية في العهد العثماني**"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد24، ذي الحجة 1428هـ/ديسمبر 2007م، ص 253.

(30) . المرجع نفسه، ص 312.

(31) . عائشة غطاس وآخرين، **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، 2007، ص 70.

(32) . حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2005، ص81-82.

(33) . عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 73.

(34) . المرجع نفسه، ص 75.

(35) . محمود بوشنافي، "**تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري الإنكشاري أثناء العهد العثماني من خلال الوثائق**"، مجلة عصور الجديدة، ربيع 1435هـ/افريل2014م، يصدرها المخبر التاريخي تاريخ الجزائر، جامعة وهران 2014، ص 130.

(36) . المرجع نفسه، ص 132.

(37) . محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق: إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت 1401هـ/1981م، ص429- 433.

(38) . المكتبة الوطنية بالحامة، قسم المخطوطات، الرصيد العثماني، المجموعة رقم 3190، الملف الأول الوثيقة رقم 197.

(39) . أنظر: المجموعة رقم 3190، الملف الأول، الوثائق رقم 202، 203، 205، 201.

(40) . محمود بوشنافي، المرجع السابق، ص 139.

(41) . المكتبة الوطنية بالحامة، قسم المخطوطات، الرصيد العثماني، المجموعة رقم 3190، الملف الأول الوثيقة رقم 196.

(42) . حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 111.

(43) . محمود بوشنافي، المرجع السابق، ص 136.

(44) . المكتبة الوطنية بالحامة، قسم المخطوطات، الرصيد العثماني، المجموعة رقم 3190، الملف الأول الوثيقة رقم 381.

(45) . حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 97-98.

(46) . محمود بوشنافي، المرجع السابق، ص 137-138.

(47) . محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 429- 433.

(48) . حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 111.

(49) . سيمون بفايفر، **مذكرات عشية الاحتلال**، ترجمة: أبو العيد دودو، مج1، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص 5.

(50) . ناصر الدين سعيدوني، "**معركة نفارين 1827م**"، عن ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص 310-314.

(51) . جمال قنان، **قضايا ودراسات**، المرجع السابق، ص225- 228.

(52) . سعيدوني، **معركة**، المرجع السابق، ص 318-319.

(53) . المرجع نفسه، ص 320.

(54). محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص426-427.

(55) . صالح عباد، المرجع السابق، ص244.

(56) . سعيدوني، "**معركة**"، المرجع السابق، ص 321.

(57) . أنظر: المجموعة رقم 1903، الملف الأول، الوثيقة رقم 15، 30، 237، 362، 381.

(58) . المكتبة الوطنية بالحامة، قسم المخطوطات، الرصيد العثماني، المجموعة رقم 1903، الملف الأول الوثيقة رقم 33.

(59) . المكتبة الوطنية بالحامة، قسم المخطوطات، الرصيد العثماني، المجموعة رقم 3190، الملف الأول الوثيقة رقم 207، 213.

(60) . المكتبة الوطنية بالحامة، قسم المخطوطات، الرصيد العثماني، المجموعة رقم 3204، الملف الأول الوثيقة رقم 32.

(61) . مصطفى كامل، **المسألة الشرقية**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر 2012م، ص 57-60.

(62) . المكتبة الوطنية بالحامة، قسم المخطوطات، الرصيد العثماني، المجموعة رقم 3190، الملف الأول الوثيقة رقم 237.

(63) . المكتبة الوطنية بالحامة، قسم المخطوطات، الرصيد العثماني، المجموعة رقم 3190، الملف الأول الوثيقة رقم 237.

(64). A.Devoulx, «**Recherches sur la coopération de la régence d'Alger a la guerre de l'indépendance Grecque**», in R.A,V.2, N°7, A.1875, A.jourdan, Libraire-éditeur, Alger 1857, P134-135.

(65) . المكتبة الوطنية بالحامة، قسم المخطوطات، الرصيد العثماني، المجموعة رقم 3190، الملف الأول الوثيقة رقم 244.

(66) . أنظر: المجموعة رقم 3204، الملف الأول، الوثيقة رقم 28، 30.